رهانات وتحديات مستقبل الدور التركي إقليميا ودوليا دراسة استشرافية لسيناريوهات مخرجات الدور التركي الفعليةوالمحتملة

2014- 2010

د. الهام صفرة

قسم الإعلام و الاتصال

جامعة المدية – الجزائر

Abstract

The Turkish new foreign policy with the Ôglu theory include that new political strategy of the new regional and international Turkish role in order to realize the idea of deep strategy and give it a strategic and a important role what make a necessity to learn the horizons of this strategy and build some future possible scenarios in fact to determine the real Turkish strategical role between the regional and international challenge and opportunities

ملخص :

تفرض تركيا من خلال سياستها الخارجية الجديدة مجموعة من المبادئ-حسب داوود أوغلو وهي رؤية إستراتيجية جديدة لتحقيق فكرة عمقها الإستراتيجي أو بالأحرى التطلعات الإستراتيجية التركية من خلال أدوارها الإقليمية والدولية وهنا قادتنا الدراسة منطقيا إلى التطرق من خلاله إلى محاولة إستشرافية ورسم احتمالات وتصورات مستقبلية انطلاقا من معطيات واقعية تتمثل في تحديات ورهانات لتفعيل الدور المستقبلي لتركيا إقليميا ودوليا وخلصنا بذلك إلى مجموعة من المشاهد الاحتمالية والمقترحة على الساحة الإقليمية والعالمية.

مقدمة

لقد جسّدت السياسة الخارجية التركية مع حزب العدالة والتنمية أهدافا وتطلعات مرسومة لمستقبل يطمح إلى تكييف الواقع الداخلي والإقليمي مع الخيارات الجديدة لتحقيق التحديات الدولية، وفي هذا الإطار ترتسم لنا ملامح الخيارات الجديدة لحزب العدالة والتنمية، التي ظهرت من خلال توجهات الدبلوماسية التركية في لعب أدوار مهمة وبارزة على الصعيد الإقليمي، ومنه الدولي، غير أن بعضها من تلك الأدوار تبقى غامضة وغير واضحة حسب توجهات المتغيرات الدولية المتقلبة وغير الثابتة، وهنا يظهر لنا جليا بعض الإرهاصات والعقبات، والتي تمثل في حقيقتها تحديات محرّكة لمستقبل الأدوار التركية ورهانات لتحقيق تطلعاتها المستقبلية، لأن تكون لاعبا مشاركا وفي مرحلة لاحقة لاعبا مؤسسا لنظام إقليمي، وربما دولي جديد، تكون فيه تركيا محورا قائما بذاته وفي تصريحات لداود أوغلو في قازاغستان، قال: "نعم غيّرت تركيا محورها، كنّا في موقع المنفّذ والآن نحن في موقع المقرّر"

حيث اهتمت تركيا بتلك التحديات وجعلت منها رهانات لابد من أن تحقق من خلالها تطلعات مستقبلها ذو الأدوار الإقليمية وحتى الدولية وكذا من خلال تفعيلها واقعيا وليس نظريا فحسب وذلك يظهر جليا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة واهتمام السياسة الخارجية التركية بتحقيق العمق الإستراتيجي في موقع تركيا في المعادلات الإقليمية والدولية. ومنه **ما مدى إمكانية تحقيق تركيا لتلك الرهانات والتحديات ؟ وماهي السيناريوهات المستقبلية المحتملة والممكنة في أجندة السياسة الخارجية التركية؟ وقد اعتمدنا على الخطة التالية:**

مقدمة

المبحث الأول: رهانات وتحديات الدور المستقبلي لتركيا

1. تركيا وتحدي ما يسمى " بالثورات العربية"
2. تركيا ورهان قبول الانضمام للاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: سيناريوهات ومخرجات الدور التركي الفعلية والمحتملة

1. سيناريو تنامي /تراجع الدور التركي إقليميا
2. سيناريو تنامي /تراجع الدور التركي دوليا
3. الخلاصة والاستنتاجات

خاتمة

المبحث الأول: رهانات وتحديات الدور المستقبلي لتركيا

تلعب تركيا من خلال سياستها الخارجية مجموعة من الأوراق الرابحة، وتتفادى الأوراق الخاسرة، على أساس رهانات وتحديات عديدة، من أبرزها تحدّ إقليمي والمتمثل في الأزمات المحيطة بها، والمتمثلة بالثورات العربية، وتحدّ دولي، والمتمثل في تحقيق انضمامها للمجموعة الأوروبية، وذلك لتحقيق تطلعات مستقبلية إقليمية ودولية:

أولا: تركيا وتحدي الثورات العربية

عندما طرحت تركيا الجديدة سياسة تعدد البعد، إنما كانت تشمل كل محيطاتها الإقليمية من البلقان إلى القوقاز، وفي العالمين العربي والإسلامي."ولاشك في أن مهمة (الدور الوسيط) التي اضطلعت به تركيا في الكثير من المشكلات الإقليمية، من صربيا إلى باكستان، ومن جورجيا إلى السودان، مرورا بكل المشكلات القائمة في هذه الجغرافيا الواسعة"[1]، وهنا جدير بتخصيص تحليلنا على حرص الدبلوماسية التركية على مبدأ سلام وأمن في الخارج، سلام وأمن في الداخل، أي لابد من الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة الإقليمية المحيطة بتركيا، على أساس أن توتر هذه المنطقة سيؤثر على أمن وسلامة البيئة الداخلية لتركيا، وهذا ما يفسر التدخل القوي لتركيا والبارز بصورة واضحة في مجمل الثورات العربية التي اكتسحت الوطن العربي، من تونس مرورا بليبيا والعراق ومصر، واليمن والبحرين وسوريا... وهذه المنطقة الجغرافية تمثل في الأساس المجال الحيوي الإقليمي لتركيا، وقبل تحليل تحدي مستقبل الدور التركي إقليميا لابد من التوقف أمام الأحداث الراهنة والتي تعرف بالثورات العربية لتفصيلها من حيث المفهوم ومن حيث الواقع.

أ- الثورات العربية كمفهوم:

لقد تضاربت الآراء حول هلامية مفهوم الثورات العربية والتي اكتسحت شوارع عربية عديدة بدءا بتونس وانتهاءا بسوريا، مرورا بالعديد من الدول العربية كليبيا والعراق ومصر واليمن والبحرين، غير أن هناك من يسميها بالربيع العربي وآخر بالشتاء العربي أو الدمار العربي وهكذا دواليك...

حيث يعرفها الدكتور (سمير أمين): "على أنها انتفاضة كبيرة... ويضيف "تبدو لي الحركة التي اتخذت مجراها في المجتمعات العربية في واقع الأمر انطلاقا ثوريا قد يتحول إلى مد ثوري... لا أكثر، فما حدث هو أكثر من انتفاضة آو ثورة يعود بعدها المجتمع إلى ماكان عليه قبلها، أي أكثر من حركة احتجاج، لكنه أيضا اقل من ثورة".[2]

ويضيف الدكتور (طاهر لبيب): "منذ البدء أطلق على الحدث اسم الثورة وُنودي به، من تحفّظ عليه، دالاّ، وجد سنداً في غموض المدلول: رأى ما حدث انتفاضة أو رآه أكثر من انتفاضة واقلّ من ثورة، في بلدان الخوف العربي قيل تمرُّد أو عصيان، وقيل سكرةٌ ترجى لها صحوةٌ (بلاغة)، أمّا الأنظمة استعملت الجناس: الثورة ثورٌ والشعب شغبٌ، لا براءة في كل الحالات، إذ للتسمية استراتيجياتها، لكن إذا كان هذا فلِمَ لا يحتفظ بتسمية أطلقها الفاعلون على فعلهم؟ بأي معرفة (ناقصة) وبأي أخلاقية يُسلبون الحق في اختيار عنوان فعلهم؟، ثم أليس في النفي الدلالي للثورة نفي دلالي للثوار؟ صحيح أن الثورة بما تنجزه، ولكن لم لا ينظر الإنجاز من دون تسمية تقصّر في الدلالة، آجاله؟"[3] ويضيف دائما الدكتور طاهر لبيب: "تعاريف الثورات العربية مؤجلة، ليس الآن غير الاكتفاء بما قد يبدوا في المطلق من المسلمات، ولكنه في الحالة العربية من المفاجآت: القول بثورة الممكن، المفاجأة هي في خروج الممكن الاجتماعي عن (مستحيل)الخطاب".[4]

ويضيف صادق جلال العظم في تعريفه للثورات العربية ويقول: "سميت انتفاضات الربيع العربي الراهن بثورات الشباب وثورات التكنولوجيا العالية للاتصالات والمعلوماتية مثل الانترنيت والكومبيوتر المحمول والتلفون النقال وفايسبوك وتويتر ويوتيوب والفضائيات المتابعة لتطور الأحداث لحظة بلحظة وعلى مدار الساعة، وفي هذا كله نقلة هائلة لعبت بصورة حاسمة لصالح الشعوب الثائرة وبمساعدتها على تعزيز المنحنى السلمي لتحركها وعلى الظهور بمظهر الحراك الواعي والمثقف المتمكن من أحدث إنجازات العصر في ميدان تكنولوجيا الاتصالات".[5]

أمّا الدكتور مسعود ظاهر فيكتفي بتعريف الثورات العربية ويقول "هي عبارة عن انتفاضات شبابية فحسب !!".[6]

ورغم تعدد تعاريف الثورات العربية وتعدد تصورات المحللين والباحثين إلاّ أنها تبقى واقع مثير للاهتمام والجدل والدراسة فلابد من حصرها كواقع وذلك بتقصي حيثياتها النظرية والواقعية.

واقع الثورات العربية:

إنّ أول سؤال نبدأ به لتقصي حقيقة الثورات العربية وهو عن توقيت الثورات العربية؟ أو بالأحرى لماذا في هذا الوقت بالذات؟، "وهو السؤال الكلاسيكي المعهود الذي ترفعه فورا وبعصبية ظاهرة عقليات المؤامرة وتفسيراتها السوريالية لحظة وقوع أي حدث ملفت إن كان في العالم العربي أو العالم الإسلامي عموما"، [7] غير أن تفسير ما يحدث من ثورات عربية على أنها مؤامرة خارجية جاءت على ألسنة الزعماء والقادة العرب الذين كانوا يصرون على بقاءهم واستبدادهم فكانوا في كل مرة يحتمون بنظريات المؤامرة، غير أن هذه المفارقة المثيرة للجدل هو استثمار الزعماء والقادة أنفسهم للغرب من اجل تثبيت حكمهم وإطالة عمره، حيث" اتهم مايلز اكس كوبلاند _و هو عميل استخباراتي أمريكي سابق _ زعماء عربا

بالخيانة، وآخرين بالعمالة، وكشف عن الكثير من ديبلوماسية ما وراء الكواليس، فأظهر سلوك حكام ورجالات السياسة العرب في صورة مغايرة، لما كان شائعا ومعروفا عنهم...كما تحدث عن ناصر وصدام معتبرا إياهما صناعة أمريكية...كما تحدث عن نشاط المخابرات الأمريكية في المنطقة العربية، واخطر وأشهر عملية فضح للعبة السياسية والدمى السياسية (الزعماء)، التي تتحرك على المسرح السياسي في العالم "[8]. إذ أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية الوطن العربي ليست بجديدة حيث تعد أهم الملفات الإستراتيجية لدى المخابرات الأمريكية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وانتهاجها لسياسة ملء الفراغ بعد انسحاب بريطانيا من الشرق الأوسط، بل وبالتأكيد الحفاظ على بقاء إسرائيل في المنطقة، وكل هذا وذاك مرتبط بتداعيات الظروف الراهنة في الوطن العربي، أو بالأحرى بموجة الثورات العربية.

غير ان طرح سؤال عن سبب هذا التوقيت بالذات وفي خضم هذه الظروف الدولية، تكون مهمة بمكان، حيث يرى الدكتور صادق جلال العظم انه: " ليس المطلوب كشف أية مؤامرة حقا، ولا أية إجابة جادة أو شبه جادة عن هذا السؤال"[9] بل لابد من متابعة الظروف العامة عند اندلاع هذه الثورات أو الانتفاضات الشعبية، فهو من قبيل المصادفة أن الثورات العربية الراهنة قد اندلعت بعد ثلاث سنوات من تفجِّر الأزمة الاقتصادية العالمية غير المسبوقة التي عصفت بالرأسمالية العالمية، والتي مازالت تتفاقم وتتفاعل وتتماشى؟ من الصعب أن يكون الأمر كذلك، وخصوصا في ضوء التبصر التاريخي، الذي يربط الثورات الشعبية بالأزمات الاقتصادية البنيوية"[10]، وإذا كان هذا الوضع الأمريكي فقد انفجرت الأزمة المالية في سبتمبر 2008، وكان يعني أن كل السياسة التي اتبعتها الدولة الأمريكية منذ مطلع تسعينات القرن العشرين لم تفض إلى تجاوز الأزمة التي رسمت هذه السياسة من أجل تجاوزها، وأن الأزمة الرأسمالية باتت أكبر من أن تحل في الشكل التقليدي المعتمد على الحرب والسيطرة على الأسواق والتحكم في النفط حيث "إذا كانت الإمبريالية مندفعة لتحقيق السيطرة الشاملة من خلال إعادة بناء البنية المجتمعية لضمان السيطرة المديدة أو المطلقة، وعملت طيلة عقدين تقريبا (1990 – 2008) على التوسع العسكري، والحرب والتدخل من أجل فرض ابتكار أمريكي لعالم يفلت منها، وأيضا إذا كان هدف كل ذلك هو تجاوز الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الرأسمالية الأمريكية"[11] وهو الأمر الذي فرض هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي وبالتالي سعت لإعادة تشكيل العالم وفق مصالحها هي بالذات بغض النظر عن مصالح قوى الإنتاج، حيث "فرضت ما أسمي بـ(الليبرالية المتوحشة) التي عملت على فرض سوق عالمي مفتوح تماما من أجل حرية مضارباتها وقامت بعولمة أسواق الأسهم، وفتح مجالات نهب في الأطراف من خلال تشكيل طبقة مافياوية نشطت في نهب (ثروة الشعب)... كما عادت لإغراق العالم في حروب مستمرة تحت عنوان (الحرب على الإرهاب) كشكل تقليدي لحل الأزمة.[12] هذا هو العالم الذي أنشأته، وهو عالم الفوضى والدمار والنهب، "الفوضى الخلّاقة، أي الفوضى التي تخلق الربح من خلال الفوضى التي تسمح بالنهب، عالم البورصات والمضاربة والنهب والحرب"[13] و"إذا كانت الحروب تمتص التراكم المالي من خلال عملية إعادة البناء التي تتبعها".[14]

وهذا ما نجده على الصعيد العربي حيث "أفضت الأزمة إلى نهب أعلى، من جهة، وإلى تصاعد السلع الإنسانية الأساسية (الغذائية والنفط وبالتالي كل السلع الضرورية)، بعد عمليات المضاربة على السكر والقمح والنفط والأرز والذرة سنوات 2007 و2008 وهو الأمر الذي ساعد على الاحتقان الاجتماعي نتيجة الانهيار الذي أصاب مقدرة العائلة على العيش، ولهذا تحقق ارتفاع كبير في أسعار كل السلع الضرورية وانهيار كبير في الخدمات والصحة والتعليم" لنصل إلى درجة من الاحتقان في الشارع العربي الذي طرح مشكلات الطبقات الشعبية في حراك تصاعد إلى أن وصل إلى انتفاضات عمت كل من تونس ثم مصر وليبيا واليمن وسورية والعراق والبحرين... ويحدد الدكتور سمير أمين بدقة أكثر واقع الثورات العربية انطلاقا من الثورة المصرية إذ يقول: "أعلنت حكومة واشنطن خطة أوباما لإجهاض المد الثوري في مصر، من خلال مرحلة انتقالية قصيرة يبقى نظام الحكم خلالها في أيدي الطبقة الحاكمة بعد الحفاظ على الدستور الحالي، بتعديلات

تافهة وانتخابات سريعة عاجلة تضمن مساهمة الإخوان المسلمين في البرلمان واستمرار النظام، وتوجد الآن وثيقة أمريكية"[15].تفند ذالك، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل، على وجود إستراتيجية أمريكية مبرمجة ومخططة في المنطقة العربية، وهي قديمة ومستمرة إلى يومنا هذا، حيث يصرح كوبلاند في كتابه لعبة الأمم كيف أشرفت الولايات المتحدة الأمريكية "على تنفيذ كثير من الانقلابات في العالم العربي...وجهود أمريكا في استبعاد الإسلام عن أي سلطة، وتشجيعها جمال عبد الناصر في مصر شعار القومية العربية، على الرغم من أن الشعار الإسلامي سيعطيه مساحة جماهيرية أكبر، ولكنهم خافوا من انتشار الإسلام، كما أرادوا أن تكون القومية العربية أداة لكبح جماح التيار الإسلامي المتنامي، فحصل المراد وتم ضرب ذلك التيار في مصر وكثير من الدول العربية ضربة كبيرة كما يقول كوبلاند"[16] وقد كان أول ظهور لحركة الإخوان المسلمين، في الثلاثينات، وقد تم استبعادها من أي محاولة للدخول في الممارسة السياسية، وبعد 80 سنة تعود مرة أخرى تقريبا في مجمل الدول العربية وبشكل واضح في مصر وذلك بصعود حزب الإخوان المسلمين إلى الحكم بطربقة شرعية وديمقراطية ولأول مرة في تاريخ مصر، والغريب في الأمر هو إضعاف هذه الحركة وتجميدها ووصفها بالتطرف والتخلف والعجز عن مجارات الديمقراطية وهذا في جوهره ضرب للإسلام ليس إلا خاصة بعد العرقلة والكبح الذي عرفه هذا الحزب الإسلامي من مختلف الطوائف الدينية المصرية، وهذا ما أدى إلى اختناق وضعف الأداء السياسي لهذه الحكومة أمام الشعب المصري مما أدى بهذا الأخير من سحب الثقة من الحكومة ومطالبتها بالتنحي مما ادخل مصر في منعرج خطير من حرب أهلية إلى حرب طائفية... وفي هذا السياق يحلل الدكتور المصري كريم جبائلي " والذي سمى الإخوان المسلمين في مصر، بجماعة الإخوان المتأسلمين، ويضيف على أنها جماعة متطرفة، وشبهها بالحركات المتطرفة التي ظهرت في الغرب خلال الثلاثينات، وهي الحركات النازية والفاشية، فالأسلاماوية هي حركة معيقة لدينامية وتقدم الشعب المصري، ويضيف ان هذه الحركة تستعمل الدين من اجل خداع الدين، كما يرى أن هناك فرق بين الإسلام، والإسلام السياسي، وهو بالضبط الفرق بين الصهيونية واليهودية..." [17] وهكذا نستنتج أن استهداف الإسلام ونعته بالجمود وعدم قدرته على التعاطي مع الحياة السياسية مستمر وواضح خاصة مع تسارع الأحداث بتعقد المتغيرات الدولية خاصة بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 م وإعلان الرئيس الأمريكي برنامجه والمتمثل في (الحرب الشاملة ضد الإرهاب) والتي تمثل في جوهرها الحرب على الإسلام، خاصة بعد إعلانه المشهور والصريح بعودة الحروب الصليبية، وذلك لإعادة ترتيب البيت الأمريكي وتفادي بداية انفلات العالم من قبضتها، اذ نجد وبصراحة تساؤلات دونالد رامسفيلد تؤكد ذلك " هل وزارة الدفاع تتغير بالسرعة المطلوبة لتتعاطى مع البيئة الأمنية للقرن الحادي والعشرين ؟، هل يمكن لمؤسسة كبيرة أن تتغير بالسرعة الكافية؟، هل تتغير الحكومة الأمريكية بالسرعة الكافية ؟"[18] كل هذه التساؤلات حاول بوش تبريرها عن طريق عرض للعضلات العسكرية الأمريكية من خلال تنفيذ عمليات عسكرية من خلال اجتياح العراق 2003، بحجة الحرب على الإرهاب، "فبحلول خريف 2003، حصل تحرك أكثر من 150 ألف جندي أميركي في قلب العالم العربي، كان أداة توظيف جهادية ذات جاذبية شبه غامضة النواحي، كان التوظيف الإرهابي متصاعدا، بشكل واضح وجلي، عبر العالم العربي، حيث أشارت تقارير السي آي إي إلى أن المدارس الإسلامية الدينية، في اليمن،

و المملكة العربية السعودية وإيران تسجل اكتظاظا، وكانت كذلك المساهمات لرجال الدين الراديكاليين وعملياتهم تسجل إزديادا، وكان الملايين يشاهدون يوميا على قناة الجزيرة الفضائية، صور الدبابات الأمريكية في بغداد وتكريت، وكانت ملحمة العراق تردع الشباب العرب – في العراق والخليج – من الوقوف على الحدود، كانوا ينضمون إلى القتال العالمي ضد الصليبي بوش وجيشه الكافر، دفاعا عن قضية جيلهم " وهنا نستنتج أن الخوف من الإسلام آو ما يسمى بالاسلاموفوبيا هو الحقيقة الجوهرية للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، واستمرار هذه الإستراتيجية له علاقة بالثورات العربية، فهي استمرار لسيناريو (الحرب على الإسلام)، في الوطن العربي وذلك من خلال التدخل في المنطقة وإعادة

ترتيب البيت العربي حسب ما يخدم المصالح الأمريكية والبقاء الصهيوني، وذلك بتفكيك وإعادة تركيب الأنظمة العربية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، فمن المشاهد المتكررة من خلال متابعة الثورات العربية، هو مباركة صعود الأحزاب الإسلامية إلى الحكم تارة وإسقاطها وإضعافها بعد حين، وذلك بضرب الإسلام واثبات عجزه عن إحتواء الحياة السياسية وتحقيق الديمقراطية والحكم الراشد، وهذا مايزيد من ضرب العمق العربي ويزيده تشتتا وضعفا وانقساما من خلال إضرام الانقسام العربي العربي والإسلامي مع مختلف الطوائف الدينية العربية في حين نجد نتائج هذه الثورات تخدم الأجندة الأمريكية ومقاييسها الإستراتيجية حسب مصالحها القومية، التي تعمل على تمديد سيطرتها وهيمنتها العالمية.

ثالثا: تحدي الثورات العربية ورهان الدور الإقليمي التركي:

لقد كان موقف تركيا إزاء الثورات العربية والذي تجسّد في البداية موقف الترقّب الحذر من الثورات العربية لكنها في النهاية ساندت الثورات العربية، فقد طالبت بن علي ومبارك بالتنحي بعد فترة من الصمت لكنه عارضت التدخل العربي في ليبيا في البداية ما أدى إلى اندلاع التظاهرات ضد تركيا أمام القنصلية التركية في بنغازي مع اتهام تركيا بدعم القذافي وإحراق العلم التركي بل تدعو القذافي إلى التنحي وتغلق سفارتها في طرابلس، كما قدمتمشروعا لحلّ الأزمة الليبية، بينما تبنت منهجا حذرا اتجاه الثورة البحرينية....... مع العلاقات بدول الخليج العربية من ناحية والقضايا الطائفية من ناحية أخرى، كما تبنت منهجا حذرا اتجاه الثورة السورية، ما أدّى إلى اهتزاز ثقة بعض الشعوب العربية في السياسة التركية، وفي ذلك كله بدا الموقف التركي مضطربابل انتهازيا، أي تحكمه المصالح الاقتصادية فحسب، ما دعا أحد المتخصصين العرب في الشأن التركي إلى التساؤل عما إذا كانت تركيا تتبع سياسة (ميكيافيلية) اتجاه الثورات العربية، وهو أمر مفهوم أخذا في الاعتبار عنصر المفاجأة والتعقيد والتناقض بين الجانبين الرسمي والشعبي في الثورات العربية وعنصر المصالح الاقتصادية الحيوية التركية في بعض البلاد العربية حيث لها استثمارات في ليبيا تبلغ نحو 15 مليار دولار".[[19]]

إن اهتمام تركيا بما يحدث في محيطها الإقليمي خاصة الجوار العربي راجع الى كون الوطن العربي فاعل أساسي في الإستراتيجية التركية الجديدة، وان مبدأ تعدد البعد يحتوي على الوطن العربي، كأهم الأبعاد التركية الخارجية، وبالتالي فامن وإستقرار المنطقة له علاقة وتأثير على امن واستقرار تركيا الداخلي لذا فإن الثورات العربية تؤثر مباشرة في السياسة الداخلية التركية مما يفقدها القدرة على التحكم في شؤونها السياسية الداخلية وتحقيق تطلعات سياستها الخارجية، وهذا ما يمثل تحديا صعبا بالنسبة لتركيا وفي هذا الشأن تحاول تركيا على الحفاظ على نموذجها الإستراتيجي وتقديمه للمجتمعات العربية كفرصة لا بد من استثمارها لصوغ منظومة من العلاقة بين هويتها وواقعها من جهة، وتوقها إلى إقامة نظام ودولة حديثتين من جهة أخرى، " وقد برزت الحاجة إلى الاستفادة من النموذج التركي في الداخل واضحة، بعد نشوب إنتفاضات الشارع العربي في أكثر من دولة عربية عام 2011م، ويضيف الدكتور محمد نور الدين في نفس السياق، انه قد دلت التجربة في العالم العربي، كما في تركيا على إن محاولات إلغاء الآخر في المعادلة الداخلية كانت توصل إلى نتائج كارثية، وينسحب هذا على العلاقة بين النظام والإسلاميين وعلى العلاقة بين المجموعات العرقية والدينية والمذهبية. [20]

ومما تجدر الإشارة إليه هو انه من الخطأ المنهجي استنساخ النموذج التركي في السلطة في الداخل واسقاطه كما هو على الواقع العربي، بل لا بد من الاخذ بعين الإعتبار المعطيات التاريخية والثقافية والاجتماعية والتي تختلف من دولة لأخرى.

المطلب الثاني: تركيا ورهان القبول للإتحاد الأوروبي

إن من محدّدات القناعة التركية فيما يخص مستقبلها مرتبط بالغرب عموما، وأوروبا خصوصا، وهو الدافع الذي يقودها إلى دائرة الغرب (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة)والأمر واضح من خلال حرص تركيا على الانضمام إلى مختلف المؤسسات الأوروبية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس أوروبا ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، إضافة إلى التزامها بمعظم المواثيق الأوروبية.

وحول الإصرار التركي على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مستمر وربما أكثر من أي وقت مضى رغم وتيرة التماطل الأوروبي وعرقلة القبول النهائي لتركيا ضمن الجماعة الأوروبية إلاّ أن المساعي الحيثية لحكومة العدالة والتنمية في مواصلة مسيرة الانضمام باتت على رأس أولويات السياسات الخارجية التركية، إذ تسعى بكل جهدها الحصول على العضوية عبر تلبية شروط أو معايير كوبنهاغن وهذا ما انعكس على الواقع والمتمثلة بالإصلاحات الشاملة التي ينتهجها حزب العدالة والتنمية والذي يرى "أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيزيد من فرص الاستقرار السياسي، والتقدم الاقتصادي في تركيا، كما سيزيد من أهمية الموقع الإستراتيجي للإتحاد الأوروبي ذاته، ولاسيما أن تركيا تقع في جوار أغنى منطقتين نقطتين في العالم: الخليج العربي وبحر قزوين، كما سيعزز انضمامها وزن الاتحاد السياسي في العالم الإسلامي على أساس أن في إمكانها أن تكون جسرا بينه وبين القارة العجوز"، ومن هذا المنطلق يمكن لتركيا أن تبادر عبر سياستها الخارجية بالاهتمام بهذه المكتسبات كرهان قوي لمستقبل قبول وانضمامها للإتحاد الأوروبي، ويضيف أحمد داوود أوغلو "إنّ وضعية تركيا التأثيرية وما يمكنها أن تقوم به من أجل تجاوز التوتر القائم بين الشرق والغرب، لا تكمن في كونها حسرا بين الشرق والغرب، بل على النقيض من ذلك، فتركيا في حد ذاتها تمثل بوتقة انصهرت فيها الحضارات المختلفة، فباعتبار موقعها الجغرافي تقع تركيا في مركز وقلب الحضارات كلها، فقد كانت مهدا لحضارات، أو امتزجت بحضارات أو كانت وطيدة الصلة والجوار بحضارات أخرى... فتركيا يمكنها أن تسهم إسهاما جادا في السلام العالمي، جنبا إلى جنب مع أوروبا وذلك باعتبارها دولة تضرب بجذورها التاريخية والحضارية في بلاد الرافدين، وباعتبارها أمة هضمت عدة حضارات وتعايشت معها"، [21] وهذا كله يعدّ رهانات يمكن أن تبني عليها تركيا إستراتيجياتها الخارجية لتحريك دورها الإقليمي والدولي، ولتعزيز هذا الهدف مستقبلا فعلى تركيا استثمار رهانات عديدة على مستوى انضمامها للإتحاد الأوروبي مستقبلا من بينها:

1- الرهان الاقتصادي:

يعدّ الاتحاد الأوروبي أفضل تكتل يمكن أن تنضّم إليه تركيا، وقد عبّر عد ذلك الرئيس التركي السابق سليمان ديميرل عام 1995 بقوله: "العضوية في الاتحاد الأوروبي ذات معنى خاص بالنسبة إلى تركيا التي تولي مكانة متميزة لأوروبا في علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهي علاقة ذات جذور تاريخية، وهذه العضوية الكاملة في الإتحاد، وتبذل جهودها لتتجاوز مشكلاتها الاقتصادية والسياسية، ولا ينبغي لأحد أن تضلّله مشكلاتنا العابرة، فنحن نؤمن بأن بلادنا تمتلك القوة الاقتصادية الكافية لتحقيق الاندماج مع الإتحاد الأوروبي"[22] وحقيقة لا يمكن إنكارها وهو القفزة النوعية التي عرفها الاقتصاد التركي في عهد حزب العدالة والتنمية حيث ركزّت حكومة أردوغان على إصلاحات اقتصادية مهمّة أعطت دفعة قوية للاقتصاد المحلي التركي ودفع مستوى الصادرات إلى الخارج وليس هذا فحسب بل اهتمت تركيا بأخذ تدابير وإجراءات جديدة ذات صفة عالمية لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، وذلك بالمبادرة بإيجاد حلول ذات صفة عالمية لمواجهة هذا التحدي العالمي وذلك بالعمل جديا داخل منظمات عالمية مهمة "وتعدّ منظمة الدول العشرين (G20) الأكثر تأثيرا والقادرة على الاهتمام بحل مشكلات الاقتصاد العالمي، وتتبوأ تركيا بعضويتها داخل منظمة

الدول العشرين موقعها في معسكر إنتاج الحلول لمواجهة تهديدات الأزمة المالية والاقتصادية"[23] وهذا ما يزيد من ثقلها الاقتصادي الإستراتيجي الدولي مما يجعله رهانا قويا لا مناص للإتحاد الأوروبي منه حيث "بدأ الاقتصاد التركي بناء على توجه أمريكي يلقى الدعم والتقوية التي تساعد على تحسنه من أهمها ما قدمته الولايات المتحدة من صفقة كبيرة لتركيا هي إنشاء خط أنابيب الحديد الذي يبدأ من بحر قزوين عند باكو لينتهي في تركيا عند ميناء جيهان على البحر المتوسط. [24].

2- الرهان الأمني والعسكري:

إن العبد الأمني والدور الأمريكي في دعم ترشيح تركيا للحصول على العضوية من جرّاء توطّد العلاقات الأمريكية–التركية خاصة بعد توقيع اتفاقية مد خط الأنابيب من القوقاز إلى تركيان "ما جعل الاتحاد الأوروبي يدرك خطورة ابتعاد تركيا عن الدائرة الأوروبية واتجاهها نحو توثيق علاقاتها مع أمريكا على حسابه فهناك توتر معلن وغير معلن داخل ملف الأطلسي بين الولايات المتحدة وأوروبا التي تشعر بأنها ضعيفة عسكريا، ما يجعلها تشعر بالحاجة إلى تركيا من الناحية الأمنية، وبالتالي فإن ترشيح تركيا للعضوية هو محاولة للاستفادة من مساهمتها في الجهد الأمني الأوروبي"[25] وهذا ما يفسر اهتمام تركيا بالجانب الأمني والعسكري "حيث تولي تركيا أهمية قصوى لقوتها العسكرية وتعزيز التسلح والتدريب وتخصيص ميزانية لتسلح... تجدر الإشارة إلى أن أسس البناء الاستراتيجي للجيش التركي قامت منذ فترة طويلة على قواعد المدرسة الغربية"[26]، بالإضافة إلى ثقل تركيا في حلف الناتو يجعلها ذات أهمية إقليمية ودولية لا يستهان بها فمن خلال دور تركيا في المنظمات الثلاث: "حلف الناتو، اتحاد غرب أوروبا، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي" حيث يقول خافيير سولانا، الأمين العام السابق لحلف الناتو: لأكثر من نصف قرن كان الناتو الجزء الأهم في الأمن الغربي، لم يحم أراضينا فحسب بل قيمنا المشتركة نحن نمتلك اليوم فرصا جديدة لتعزيز قيمنا المشتركة ولتقوية الروابط الثنائية والروابط المتعددة الأطراف عبر منطقة الأطلسي – الأوروبي كاملة... ولتركيا دور رئيسي تؤديه في هذا المسعى المشترك فهي بلد من البلدان الأوروبية ومن بلدان البحر الأسود والبلقان والشرق الأوسط والبحر المتوسط، وهي بوابة آسيا الوسطى، باختصار تكون شراكة تركيا في الحلف، في العالم المتغير أكثر ما علية من ذي قبل"[27]، وكل هذا وذاك يشكل أوراق رابحة في أجندة الدبلوماسية التركية لابد من التركيز عليها لكسب رهانات مستقبلية تؤهّل انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي من جهة وتحقيق تطلعاتها الإقليمية والدولة من جهة أخرى.

3- الرهان السياسي:

ويمكن تحديد هذا الرهان المستقبلي لإمكانية انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي هو "الخطاب المعتدل لحزب العدالة والتنمية أحد الأسباب الرئيسية لنجاح تركيا في الإصلاح السياسي وفي تطبيق معاييره كوبنهاغن... وقد طرح حزب العدالة والتنمية مفهوما جديدا لتوصيف نفسه وتأصيل سياساته في الحكم باسم الديمقراطية المحافظة، التي لا ينفك الحديث عنها يدور في كل مناسبة وعلى مستويات قيادية، والتي تُظهر الحزب حزبا يؤمن بمبادئ الديمقراطية العالمية من دون التضحية بالقيم المحافظة"، ويعني ذلك أن الطرح الذي يتمسّك به أردوغان يتضمن تشديدا على كون مبدأ المحافظة لا يعني بأي حال من الأحوال إتباع منطلقات دينية لتسيير أمور الحكم.

وكثيرا ما يؤكد أن حكومته تولي أهمية للدين قيمة اجتماعية، لكنها لا ترى ممارسة السياسة على أساسه، "حيث أن استخدامه أداة من أدواتها أو تطبيق مناهج سياسية باسمة لا يضرّ بالتعددية السياسية في المجتمع فحسب، بل بالدين ذاته"[28] وهذا يجعل من توظيف النموذج التركي لاحتواء التطرف الإسلامي في تركيا، بل كذلك في العالم الإسلامي إذا

ما تم فعليا قبول تركيا عضوا كاملا في الاتحاد ومدى التأثير الذي كان ليحدثه على الاتجاهات الإسلامية المتشددة والمتطرفة ضيف إلى هذا الرهان، رهان سياسي آخر لابد من استثماره من طرف الدبلوماسية التركية وهو الليونة والمرونة السياسية لتركيا ومدى تكيفا مع المتغيرات الدولية، فحسب أحمد داوود أوغلو أنّ "من أهم السمات التي ورثتها الجمهورية التركية عن الدولة العثمانية هي القدرة على الاستجابة السريعة والصحيحة من أجل مواكبة المتغيرات الدولية، لاسيما المتغيرات التي تحدث في أوروبا، وقد ساعدت هذه الاستجابة الجمهورية التركية على إنجاز تحولاتها السياسية بنجاح"[29] وهذا رهان إستراتيجي يجعل تركيا داخل الاتحاد الأوروبي تتوافق وتنسجم مع مختلف التوجهات الأوروبية والدولية، ومن جهة أخرى نجد أن للاتحاد الأوروبي رؤية إستراتيجية مستقبلية فلا يمكن أن تتحقق بمعزل عن تركيا "فإن كانت الرؤية المستقبلية للاتحاد الأوروبي تستهدف التحول إلى لاعب دولي، فينبغي عليه إذن تحقيق مبدأين ذهبيين ورثهما عن الاسكندر الأكبر والإمبراطورية الرومانية ثم الإمبراطورية البريطانية ألا وهما التعددية الثقافية والارتباط الإستراتيجي بآسيا" وهذا يعني أنه لا يمكن أن يصبح الاتحاد الأوروبي قوة أوروبية عظمى ذات تطلع دولي وعالمي ما لم تصل إلى آسيا (أفرو–أوراسيا) وتحقق ذلك مستحيل دون قبول انضمام تركيا ومنه على الدبلوماسية التركية أن تستثمر هذه الورقة الرابحة والضغط بها كرهان مستقبلي ناجح ورشيد يمكن تركيا من تحقيق أجندتها الإستراتيجية المستقبلية على المستوى الأوروبي ومنه الدولي... كما يعترف لتركيا نجاحا سياسيا ذو أهمية على الصعيد السياسي وذلك المتعلق بتلك الإصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية والتي أسفرت عن تغيرات سياسية في النظام وفق الشروط الأوروبية من جهة، ومن جهة ثانية لكبح تدخل الجيش في الحياة السياسية التركية من جهة أخرى "وهذه الإصلاحات كانت المسمار الأول في نعش سلطة الوصاية العسكرية وتقليص نفوذه وحماية السلطة السياسية من مغامرات العسكر، وتجاوز القواعد الديمقراطية، ولم يكن غريبا أن يرى (غورتن فيرهوغن) مسئول شؤون توسيع الاتحاد الأوروبي أنّ هذه الإصلاحات هي الثورة الثانية بعد ثورة أتاتورك.

وجاءت الموجة لثانية الكبيرة والحاسمة من الإصلاحات في 12 سبتمبر 2010 التي قسمت نهائيا ظهر المؤسسة العسكرية والمؤسسات القضائية المؤتمرة بأمر العسكر، ولاسيما المحكمة الدستورية ومجلس القضاة والمدعين، ودخلت تركيا في مرحلة جديدة من تاريخها بإعلان رجب طيب لأردوغان فور نجاح التعديلات في استفتاء شعبي بـ 58% من الأصوات عن نهاية نظام الوصاية العسكرية"[30].

4- الرهان الثقافي:

لقد شهد العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر توترا وتدهورا في العلاقات بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، وبين الإسلام والمسيحية، وهذا الوضع الراهن يمكن أن يخدم تركيا بحكم دورها المنشود في إحلال السلام والحد من التوتر العالمي فإن تركيا ذات موروثات تاريخية وثقافية تؤهلها للتأثر في قدر أوروبا ومستقبلها إذ: "تقع تركيا في مركز لقاء الحضارات من حيث عمقها الجغرافي والتاريخي، كما أنها في موقع يمكنها من الإسهام في السلام العالمي بما لديها من ساحة تأثير متبادل مع الحضارات المختلفة"[31] وينبغي على تركيا أن تحدد وبشكل صحيح الإسهامات التي يمكن أن تقدمها للاتحاد الأوروبي وهذا ما يزيد من توطيد العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي وستكون قد اكتسبت أهمية بالنسبة إلى لقاء الحضارات، وليس هذا فحسب بل يزيد تثمين الرهان الثقافي التركي، كون "الرأي العام في العالم الإسلامي يدرك أن علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي هي التي ستحدد موضع الجغرافية الإسلامية كلها في الساحة العالمية في ظل نظام ما بعد الحادي عشر من سبتمبر" خاصة وأن أوروبا تعاني من ظاهرة (الإسلاموفوبيا) [32] والتي تراه خطرا مهددا لأمن وسلامة المجموعة الأوروبية على غرار ما أسفرت عنه "تفجيرات قطارات مدريد ولندن، من اتساع نطاق ظاهرة (الإسلاموفوبي) لدى الغرب، فإن ثمة فريقا أوروبيا ما زال يرى أن قبول دولة معظمها سكانها من المسلمين في الاتجاه الأوروبي يعني في أحد أهم جوانبه أن تركيا باتت جسرا بين الحضارتين المسيحية والإسلامية، ومن ثم فإن

العضوية التركية من شأنها أن ترسل إشارة إلى جوار تركيا مؤدّاها أن الاتحاد الأوروبي يبدي من المرونة والاستنارة ما يكفي لتقديم منظور الشراكة الفعلية والأصلية على ما سواه"[33] فالتقاء الإسلام والعلمانية في تركيا وحنكة حكومة العدالة والتنمية في إيجاد طريق يعيد عن الصدام والصراع الإسلامي العلماني، والمتمثل في صياغة مبتكرة لاحتواء الإسلام والعلمانية جنبا لجنب مكرّسة بذلك مقاربة تركية تشجع التعايش الحضاري الإسلامي العلماني ومنه الإسلامي المسيحي والذي بات مثل تحديا أوروبيا ومنه عالميا.

المبحث الثاني: سيناريوهات مخرجات الدور التركي الفعلية والمحتملة

بما أن المستقبل هو البعد الوحيد الذي يفتح المجال أمام الإدارة الإنسانية للتدخل، فإن علينا أولا أن نعرف ما هي المسارات المحتملة التي ستأخذها الظاهرة التي تعنينا في المستقبل، فإذا تعرفنا على كل المسارات المحتملة يصبح من الضروري علينا أن نعمل على دفع الأمور باتجاه المسار الذي يحقق لنا أكبر قدر من المكاسب وأقل قدر من الخسائر، وفي بحثنا هذا نحاول استشراف مستقبل الدور التركي إقليميا ودوليا ومعرفة المسارات المحتملة التي ستتبعها تركيا لتحقيق اكبر المكاسب وأقل الخسائر، ونظرا للظروف الدولية الراهنة المتقلبة والمتغيرة تجعل من عملية الاستشراف محاطة بالعديد من الصعوبات، ومن ثم فإن الأفكار المطروحة حول مستقبل الدور التركي تظل اقرب الاجتهادات الأولية التي تتطلب المراجعة مع زيادة تبلور آثار هذه المستجدات المتغيرات الدولية الراهنة.

ولقد قمنا في هذه المحاولة بتطبيق طريقة السيناريوهات أو الاحتمالات الممكنة بمعنى أن "الظاهرة قد تتطور في اتجاه أو آخر ولكن أيا كان الاتجاه الذي ستسير فيه الظاهرة فإنه لن يكون إلاّ إحدى الاحتمالات الثلاثة التالية:... السيناريو التفاؤلي والسيناريو التشاؤمي والسيناريو الاتجاهي"[34] وفي هذا الصّدد سنتطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: على المستوى الإقليمي

سيناريو تنامي الدور التركي وإقليميا:

ويمكن أن نبني هذا السيناريو انطلاقا من المشاهد التالية:

أ- إذا اعتمدت تركيا واقعيا مبدأ سياسة تصغير المشكلات مع دول الجوار عبر سياستها الخارجية فإن الدور التركي سيتنامى بشكل متزايد في محيطها الإقليمي.

وفي هذا المشهد تتضح نتائج هذا المبدأ واقعيا من خلال إذا ما قارنا علاقات تركيا مع كافة الدول المجاورة لها باتت علاقات وطيدة وأبرز الأمثلة على ذلك علاقاتها مع سوريا – قبل موجة الثورات العربية – "والتي توجت بإبرام عدد من اتفاقيات التجارة الحرة بين البلدين، وفتحت الطريق أمام علاقات اقتصادية ضخمة... وعلى النحو ذاته طورت تركيا علاقاتها مع جورجيا، فأصبح من الممكن لتركيا استخدام مطار (باتوم) كما لو كانت تستخدم أحد مطاراتها الداخلية، وهو ما يعد نجاحا دبلوماسيا هاما بالإضافة إلى ذلك عززت تركيا من علاقاتها مع بلغاريا بعد انضمام الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي... كما حافظت تركيا على علاقاتها مع إيران دون أن يعتريها أي اهتزاز... أما علاقات تركيا مع العراق فقد تطورت إلى حد كبير وملموس إذ تم تشكيل مجلس إستراتيجي رفيع المستوى من كلا الدولتين"[35].

ب- إذا اعتمدت تركيا واقعيا مبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار عبر سياستها الخارجية فإن الدور التركي سيتنامى بشكل متزايد في محيطها الإقليمي.

وفي هذا المشهد ترتسم ملامح الدور التركي إقليميا خاصة في الجوار العربي من خلال الدور الوسيط الذي اضطلعت به تركيا في الكثير من المشكلات، كانت من أبرز أدوات تعزيز حضور تركيا في محيطاتها الإقليمية خاصة

في نهاية 2010 بعد اندلاع الثورات العربية، حيث يمكن رصد دور تركيا البارز والقوي من خلال دعمها للثورات الشعبية ضد الأنظمة الاستبدادية الحاكمة، وكانت تحركاتها الدبلوماسية في مجملها ملوّحة بنموذجها الإستراتيجي في المنطقة العربية ويظهر ذلك جليا في مباركتها لوصول أحزاب إسلامية في كل من تونس ومصر .حيث دعت تركيا وفدا من شباب ثورة 25 يناير في مصر إلى زيادة تركيا للتعرف إلى نموذجها، والتقى الوفد الرئيس التركي عبد الله غول إليهم بالسعي إلى تطوير نماذجهم الخاصة، كما لمّح السفير التركي في مصر إلى أهمية النموذج التركي بشرط أن تختاره مصر بإرادتها"[36] سيتزايد ويتنامى الدور التركي في المنطقة العربية بعد موجة الثورات العربية على أساس أنها سفيرة النموذج الإستراتيجي وذلك لاحتوائه للتيار الإسلامي وفي إطار الديمقراطية الغربية التي ستظلّ بمظلة الدولة المدنية الحديثة فالممارسة السياسية لحزب العدالة تعتبر نموذجا يحتذى به خصوصا مع الحركة في مصر، حيث نجد "أن تيارا ثالثا مثّله الإخوان المسلمون تحمس للنموذج التركي، فقد رأى أحمد أبو بركة، عضو الهيئة التأسيسية لحزب الحرية والعدالة الذي أسّسه الإخوان في مصر أقرب إلى نموذج حزب العدالة والتنمية"[37].و ليس هذا فحسب فقد أعطى النموذج التركي محاولة جادة في مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي، ونجاح تجربة فتح الله كولن التركية فنحن لا يمكن إنكار ان تركيا تمثل " الرمز القائد للعالم الإسلامي، وهي لديها ميراث تاريخي منذ عهد الدولة العثمانية"[38] هذا من جهة ومن جهة أخرى تفعيل الاسلام وتوازن بين معادلة الدين والدنيا " وذلك بنجاح حزب إسلامي المرجعية والجذور، في التكيف مع نظام سياسي علماني...حتى بات يضرب به المثل لإمكانية القبول بخيار وصول الإسلاميين إلى تشكيل الحكومات"[39] ومن ثمة فالنموذج التركي الديمقراطي حقق الاستقرار والنفوذ السياسي الإقليمي.

ج- إذا اعتمدت تركيا واقعيا مفهوم "العثمانية الجديدة" فإنها بذلك تعظم من دورها لإقليمي في آسيا الوسطى والبلقان والشرق الأوسط.

وفي هذا المشهد ترتسم ملامح الدور التركي إقليميا من خلال تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى "وقد كان للخارجية التركية اهتمام جاد ومؤثر في البلقان لاسيما في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، وهو اهتمام يرتكز إلى أسس راسخة"[40]، بالإضافة إلى التزام تركيا أكثر بسياسة شرق أوسطية فعّالة يعظّم من أهميتها كبديل إستراتيجي على إسرائيل.

"فالشّرق الأوسط أكثر تشوقا لبناء علاقات أوثق مع تركيا... فكثير من الإصلاحيين في العالم العربي، ينظرون إلى تركيا كمثال يمكن استخلاص الدروس منه، كما أن هناك رغبة في بناء علاقات اقتصادية أوثق، والعرب اليوم مهتمون لدور الوساطة التركي مع إسرائيل أكثر مما كانوا أيام زوال عندما عرض الدور نفسه"[41]، فاهتمام تركيا بقضية السلام في الشرق الأوسط قديم جدا وليس حديث الساعة فحسب غير أنه برز بشكل قوي من خلال اهتمامات الخارجية التركية وإستراتيجيات حكومة حزب العدالة والتنمية خاصة في ذلك الموقف الذي اتخذته تركيا خلال قمة دافوس في يناير/جانفي 2009 "حين استحب رئيس الوزراء التركي أردوغان احتجاجا على عدم إعطائه الفرصة للرّد على افتراءات شمعون بيرير"[42] وهذا ما يعزز الدور التركي في الشرق الأوسط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يتمادى الدور التركي إلى درجة الوساطة بل الضغط

على إسرائيل للتوصل إلى تسوية سليمة للصراع العربي-الإسرائيلي لكن ليس بشروط إسرائيلية – كما هو الحال للولايات المتحدة الأمريكية – بل بشروط عربية أو بالأحرى للحفاظ على المصالح العربية والتفاوض عليها على الأقل فلا يمكن أن يمثل هذا الظرف أحدا أحسن من تركيا إذ "تعدّ القضية الفلسطينية موضوعا آخر من الموضوعات الهامة بالنسبة إلى تركيا في سياساتها اتجاه الشرق الأوسط... وتعتقد تركيا بإمكانية حل المشكلة الفلسطينية من خلال خطة سلام قابلة للتطبيق وفق أسس القانون الدولي... ولقد أثمرت الحوارات الدبلوماسية المتبادلة بين أعضاء الوفد التركي الذي

زار المنطقة... ولد عقدت مباحثات على أعلى مستوى ي الشرق الأوسط في اجتماعين منفصلين... الأول هو القمة التي انعقدت في قطر بمشاركة سوريا، وأمّا الآخر فكان قمة شرم الشيخ التي عقدت بمشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولو كانت تركيا قد اتخذت موقفا سلبيا أو خاطئا خشية الإضرار بدورها كوسيط في عملية السلام لكانت فقدت مصداقيتها لدى كافة الأطراف... وما ينبغي التأكيد عليه هنا أن تركيا هي الدولة الوحيدة التي كان بإمكانها المشاركة في القمتين، فالدول التي شاركت في قمة شرم الشيخ لم تر تركيا في مصاف الدول الراديكالية، والدول التي شاركت في قمة قطر لم تعامل تركيا باعتبارها امتدادا لمجموعة الدول التي تتصدرها مصر، ويرجع السبب في هذه الثقة التامة التي حظيت بها تركيا إلى السياسات البناءة والصادقة التي تبنّتها اتجاه القضية الفلسطينية"[43] وبتحقق هذه المشاهد الثلاث يمكن أن تحقق من خلالها تركيا دورا متزايد ومتنامي إقليميا لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكون من شأنه الكشف بشكل اكبر من الإشكاليات الكامنة في الدور التركي ورؤيته ومحدودية قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، بما يدفع إلى تراجعه تدريجيا وهذا يمهد للسيناريو الثاني وهو: سيناريو تراجع الدور التركي إقليميا.

سيناريو تراجع الدور التركي إقليميا:

وهذا السيناريو مبني على أساس تراجع الدور التركي إقليميا ويمكن رصد تصورات احتمالية عبر المشاهد التالية:

إذا فشلت تركيا واقعيا في صياغة مبدأ تصغير المشكلات مع دول الجوار سياستها الخارجية فإن ذلك يؤدي حتميا ومنطقيا إلى تراجع وانكماش الدور التركي في محيطها الإقليمي.

ومن هذا المنطلق نجد بعض المحلّلين يؤكدون "نهاية سياسة العمق الإستراتيجي التركي مع ظهور عدم حيادية تركيا في تدخلاتها في المنطقة، بما يؤثر سلبا في السياسة التركية بشكل عام، ويعرّض علاقاتها وكل استراتيجياتها العميقة للانكسار، وعلى كل الأصعدة ليس فقط مع سوريا بل عم المحور كله من طهران إلى بيروت مرورا ببغداد"[44].

ومنه نستنتج في هذه الحالة زيادة وتيرة التوتر والاضطراب في المنطقة مما يغيّب كليا الدور التركي المنشود في المنطقة.

أ- إذا فشلت تركيا واقعيا من تحقيق مبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار عبر سياستها الخارجية فإن الدور التركي سيتراجع وينكمش بشكل متزايد في محيطها الإقليمي ويمكن ملاحظة ذلك جزئيا بسبب أسلوب تعامل تركيا مؤخرا مع الثورات العربية، والإدراك السلبي لدلالات هذه السياسة، فتذبذب المواقف التركية إزاء الثورات يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية "وهو ما ظهر أحد مؤشراته في احتجاجات ثوار ليبيا على السياسة التركية المنحازة للقذافي في تقديرهم"[45]. وبهذا الصدد رأى معظم الدارسين أن الدور التركي في الشرق الأوسط عموما قد تأثر سلبا نتيجة للثورات العربية، فبعد صعود كبير في الدور التركي في الدول العربية تمثل في زيادة هائلة في التجارة والاستثمار، وفي قيام تركيا بأدوار سياسية لصالح العرب وإيران، فإن كل ما أنجزته تركيا يبدو مهدّدا إذا استمرّت موجة الثورات العربية، لا لأن تلك الثورات هي ضد تركيا، بل لأنها غيّرت المعادلات الإقليمية التي اعتادت عليها تركيا في العهد الأخير"[46]. وهكذا نخلص بأن الثورات العربية قد سحبت جزءا من جاذبية الدور التركي في محيطها الإقليمي خاصة أنه بدا تردد تركيا في دعم الثورات العربية حفاظا على مصالحها الاقتصادية، ولم تتحول إلى دعم تلك الثورات إلاّ بعد تبين أن الأنظمة على وشك السقوط، وكان واضحا تماما في الحالتين الليبية والسورية.إذا فشلت تركيا في تحقيق مفهوم (العثمانية الجديدة) فإن ذلك يستلزم منطقيا تراجعا وتصاعدا في دورها الإقليمي في كل من آسيا الوسطى والبلقان والشرق الأوسط. وترتسم ملامح هذا المشهد من خلال حقيقة التحول التركي جنوبا في اتجاه آسيا الوسطى والبلقان والشرق الأوسط إنما هو في حقيقته جزء من اتجاه عام في السياسة التركية حيث "يكشف الانفتاح التركي الشامل شرقا وغربا، شمالا وجنوبا في عهد حزب العدالة والتنمية، أن تركيا دولة لا تحتمل أجندات خاصة أو خفية نحو منطقة بعينها اعتمادا على قوتها السياسية والعسكرية بل تعمل وفق مبدأ (كسب الأصدقاء)... فإن توجه تركيا نحو محيطها العربي الإسلامي

لم يكن دافعه الأول تحقيق مصالح مباشرة للقضية الفلسطينية، بل كان تحقيق المصالح التركية في المنطقة في المقام الأول وأضاف باحث آخر (العثمانيون الجدد) يهدفون من التحرك جنوبا والإمساك بعدد من الملفات المهمة إلى جذب انتباه شركائهم في الشمال، وتحديدا في بروكسل إلى أهمية الدور التركي وإمكانية استفادة الاتحاد الأوروبي من إمكانيات أنقرة المتعاظمة لتعزيز دور الاتحاد الأوروبي عالميا"[47]، وهذا المشهد يجعل الدور التركي يتراجع ويتقهقر تدريجيا في المحيط الإقليمي على العديد من المستويات.

المطلب الثاني: على المستوى الدولي

أولا: سيناريو تنامي الدور الدولي لتركيا

تحظى تركيا بإمكانيات كبرى لأن تصبح لاعبا مؤثرا في حلبة السياسة العالمية فنجاحها في تحقيق أنموذجها الخاص بات عامل جذب للآخرين، كما أن إستراتيجيتها العالمية مرّت بمراجعة كبيرة تحت ضغوط مؤثرات متعددة داخلية وخارجية معا، إذ بدأت أنقرة تتصرّف بشكل ملحوظ وفقا لمصالحها الخاصة، حيث قادت التغيرات الدولية الراهنة إلى إحداث انقلاب كبير في مناخ السياسة التركية على الصعيدين الخارجي والأمني، حيث أكدّ أوغلو على مفهوم (العمق الإستراتيجي) الذي يعني عمليا تنويع علاقات تركيا الخارجية وتوسيع دائرة التحالفات الإقليمية والدولية، بعبارة أخرى "يمكن أن تتحول تركيا إلى لاعب مستقل يمثل الوصول إلى مختلف التحالفات على الساحة الدولية بدلا من أن يصبح جزءا من تحالف ضد الآخر"[48] ومن هذا المنطلق نحاول رسم سيناريوهات للمستقبلات الممكنة للدور التركي الدولي ضمن الاحتمالات التالية:

أ- إذا اعتمدت تركيا على المقاربة الجديدة لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية في استثمار الوضع الجيوسياسي لتركيا بغية إعادة تنظيم العلاقات مع مراكز القوى العالمية فإن ذلك سيحفّز من دورها المتنامي دوليا "وانطلاقا من هذا التصور رسم مسهد التأثير التركي ضمن ثلاث ساحات هامة يحدّدها أوغلو كما يلي:

المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.

الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج الغربي وبحر قزوين.

المناطق القارية القريبة: أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا... هذه الأحزمة الدائرية المتداخلة تهيئ لتركيا الأساس الجيوسياسي لسلسة خارجية تقوي وضعها في الساحة الدولية من خلال توسيع ساحات التأثير الإقليمي تدريجيا، ومن خلال استثمار التداخلات والارتباطات المتبادلة بين الأنظمة الجيوسياسية بشكل جيد"[49] وهذا يتحقق واقعيا من خلال التحرك التركي البارز والهام في هذه المناطق من خلال بعث علاقات اقتصادية وأمنية إستراتيجية حيث حققت تركيا خلال السنوات الأخيرة نجاحات في سياستها الخارجية في كل من الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، والت تمثل في مجملها "أرضية خصبة للتعاون المشترك"[50]، وليس هذا فحسب بل سياسة انفتاح تركيا على العالم زادت من اتساع بوتقة اهتماماتها الدولية وربط علاقات إستراتيجية مثلا مع القارة الإفريقية: فتركيا من الناحية الجيوسياسية دولة أوراسية ذات جوار مباشر مع إفريقيا... حيث قام رئيس الوزراء طيب أردوغان إلى كل من إثيوبيا وجنوب إفريقيا... كما تولت تركيا في 2005 موقع المراقب في الاتجاه الإفريقي... وفي 2008 أعلن الاتحاد الإفريقي أن تركيا شريك إستراتيجي للإتحاد... وفاعلا في علاقات الاتحاد الإفريقي – الأوروبي"[51] ضيف إلى ذلك انفتاح مشابه قامت به تركيا على دول أمريكيا اللاتينية أسفرت عن فتح لخمس عشرة سفارة جديدة في إفريقيا وسفارتين جديدتين في أمريكيا اللاتينية.

ب- إذا اعتمدت تركيا في سياستها الخارجية على تثمين دورها الشرق الأوسطي فإن ذلك سيفتح لها حتما آفاقا دولية وعالمية تزيد من تعاظم وتنامي الدور التركي عالميا.

وهذا يمكن رسمه من خلال مشهد واقعي وهو الدور الفعّال البارز لتركيا في منطقة الشرق الأوسط واهتمامها القوي بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وهذا ما يجعلها ذات ثقل دبلوماسي وإستراتيجي فعّال في هذه المنطقة، ويعزّز هذا من طموحات دورها الإقليمي ومن ثمة الدولي انطلاقا من عاملين أساسيين:

فشل الولايات المتحدة في تثبيت النظام الجديد في الشرق الأوسط في إطار مشروعيتها الذي عرف باسم (الشرق الأوسط الكبير).

والمشاكل الجديّة التي بدأت تواجهها المنطقة وهذا كله هيّأ لتركيا لأداء دورها الجديد في الشرق الأوسط والعامل الآخر الذي يتيح فرصا إضافية لتركيا في هذه المنطقة، هو سعي الدول الغربية إلى توسيع مهام حلف الناتو، إذ تعتقد أن مستقبل هذا الحلف هو في الشرق، وكما يشير بيرنر: "إنّ مستقبل حلف شمال الأطلس هو في الشرف والجنوب أي في الشرق الأوسط الكبير"[52] وهذا ما سيدفع بتركيا إلى لعب أدوار دولية ضخمة تزيد من تنامي بعدها الدولي خاصة بتكامل الإستراتيجية التركية مع الإستراتيجية الأمريكية باعتبارها ركنا أساسيا في النظام الدولي الجديد الذي يمثل فيه الشرق الأوسط إحدى الركائز الأساسية للإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية.

ج- إذا اعتمدت تركيا على تطوير علاقاتها مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والعالمية فإن ذلك سيحقّز مكانة تركيا المتنامية داخل المنظمات الدولية وهذا ما سيؤدي حتما إلى تنامي وتزايد دورها عالميا.

ويمكن أن يرتسم هذا التصور أو الاحتمال في مشهد واقعي وهو ذلك الاهتمام القوي والإستراتيجي الذي أولته السياسة الخارجية التركية للمنظمات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز دورها العالمي، وتتضح أهمية تركيا للعيان في المحافل والمنتديات الدولية ذات الكلمة في السياسات العالمية "ومن أبرز الأدلة على ذلك فوز تركيا في السابع عشر من أكتوبر / تشرين الأول 2008 بمقعد غير دائم في مجلس الأمن، وجاء حصول تركيا هذا المقعد بنجاح مدهش، إذ حصدت 151 صوتا من مجموع 192 صوتا وتواصل تركيا مباشرة مهامها من خلال هذا المقعد منذ يناير/كانون الثاني 2009 على ديسمبر/كانون الأول 2010"[53] وجدير بالذكر هنا أن أهمية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أهمية لا تخفى على أحد، فهو مجلس منوط به المحور الأمني داخل الأمم المتحدة، وسيكون لعضوية تركيا في مجلس الأمن انعكاساتها الإيجابية، فتركيا في الأساس تسهم وتشارك في العديد من عمليات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة وبحصولها على هذه العضوية ستكسب تأثيرا مباشرا على عملية اتخاذ القرار ومنه ثقلا مهما يزيد من تواجدها وتأثيرها عالميا.

هذا من جهة بالإضافة إلى انضمام تركيا إلى العديد من المنظمات الإقليمية والدولية – كما سبق وأن ذكرنا في الفصل الثالث – خاصة في المجموعة (G20) "وتقدم تركيا مساعدات إلى مشروعات التنمية في العالم من خلال المؤسسات الدولية التي تأتي في مقدمتها الأمم المتحدة فقد بلغت قيمة هذه المساعدات 700 مليون دولار أمريكي ولاشك أن لهذه المساعدات دورها الجاد في إكساب تركيا ثقة المجتمع الدولي... بالإضافة إلى انضمامها منظمة اتحاد دول الكاريبي (CARICOM) ومنظمة الدول الأمريكية (OAS) وذلك للمساهمة في حل المشكلات الراهنة في التجارة العالمية ورئاستها مؤتمر (تعاون جنوب شرق أوروبا) بالإضافة إلى تأسيسها آلية حوار إستراتيجي مع (منظمة التعاون الخليجي)... كما أنها أصبحت لاعبا دوليا موثوقا به في الساحة العالمية، وذلك لكونها تولّت رئاسة (مؤتمر التعاون والتدابير الأمنية في آسيا) (CICA) في 2010... وحسب داوود أوغلو بأن أداء الخارجية التركية –من تشيلي إلى إندونيسيا ومن سوريا إلى روسيا، ومن كندا إلى اليابان، أداء جماعيا يخدم هدفا واحدا، والخلاصة أنّ هذا الأداء المتنوع والنشط سيجعل من تركيا وهي تمضي نحو عام 2023 لاعبا دوليا[54]، ومن هنا يتعزز دور تركيا أكثر في تطلعها الدولي.

ثانيا: سيناريو تراجع الدور التركي دوليا

غير أن إذا أخفقت الدبلوماسية التركية في حسابات انتهاج سياسة خارجية متعددة الأبعاد لتثبيت دورها الدولي والعالمي لتسارع الأحداث الراهنة والمستجدات غير ثابتة والمتغيرة والتي تفوق إمكانيات الأجندات السياسية التركية لاحتواء الأزمات فمثلا:

أ- إذا فشلت تركيا في مقاربة استثمار وضعها الجيوسياسي لتحقيق دورا دوليا وعالميا وذلك بتزايد وتيرة أزمات والتوترات والحروب في العالم قاطبة فإن ذلك سيؤدي حتميا إلى انكسار الدور التركي الدولي المنشود وتراجعه.

ويمكن أن يرتسم هذا الاحتمال من خلال مشهد حالة التشتت والفلتان الذي ستشهده السياسة الخارجية التركية لمحدودية إمكانياتها لاحتواء أزمات إقليمية متصاعدة (كالثورات العربية) وحتى بؤر التوتر الدائم في إفريقيا مثلا، ضف إلى ذلك إمكانية تصادمها مع مصالح دول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بدون أن ننسى المنافسة الضمنية التي يمكن أن تصل إلى تصادم وتقاطع مصالح الدول المحورية في منطقة الشرق الأوسط وحتى في المنطقة الأوراسية هذا على الصعيد الخارجي، إمّا على الصعيد الداخلي فلا ننسى أن تركيا تعاني من ضغوطات داخلية كثيرة متناقضة ومتصاعدة في مجملها فهي على منظور سياستها الداخلية تعاني صراعا بنيويا عميقا بين المجتمع والدولة وصراعا ثقافيا وإيديولوجيا موقوتا بين الإسلام والعلمانية وحتى ولو ظهر على السطح أنّ هناك كبح لهذا الانفجار الموقوت وانسجام اجتماعي مفتعل إلا أنه ليس بعيدا عن الانقلاب وإمكانية بروز مشاكل الأقليات والأكراد في تركيا، كل هذا وذاك يزيد من احتمال تكهرب الأمن والسلم الداخليين وانتقال موجة الثورات العربية إلى الساحة التركية وإشعال فتيلة ثورة شعبية تركية... فكل هذه الاحتمالات يمكن أن تتحقق وتعرقل فعليا مسيرة الأدوار التركية إمّا على الصعيد الإقليمي أو حتى الدولي.

ب- إذا اعتمدت تركيا على إستراتيجية تفعيل دورها الشرق الأوسطي دوليا من أجل أن يحظى هذا الدور بقبول الغرب عموما لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية فإن ذلك سيخدم المصالح الغربية الأمريكية – الصهيونية – أكثر من المصالح العربية ومنه سيضرب ذلك تراجعا في العلاقات العربية التركية ويفشل من دور تركيا الإقليمي ومنه الدولي.

وهذا التصور يمكن أن يتحقق من خلال مشهد تقصّي حقيقة السياسة التركية الجديدة في المنطقة، فقد ذهب بعض المحللين إلى القول: "إنّ تركيا تؤدي دورا في الوطن العربي لحساب الولايات المتحدة بحيث تتسلم ملفّات المنطقة بدلا من القوة العظمى، وتقوم بالأدوار الأمريكية ذاتها في المنطقة بالتفاهم الخفي مع إسرائيل"[55].

وهذا التصور يحجّم من الدور الشرق أوسطي لتركيا الإيجابي ويجعله في مسار سلبي يعزز من الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ويزيد من تثبيت الاستيطان الصهيوني والحفاظ على مصالحه في المنطقة، ويضيف هؤلاء المحلّلين أن "تركيا لن تكون متحدّثا باسم العرب، وهي تمارس على العرب نوعا جديدا من الوصاية أو الهيمنة، فلن تكون تركيا الأمين الصادق على العرب بقدر ما تستفيد من وجودها العربي في تحسن أوراقها التفاوضية مع أوروبا، وفي دعم علاقاتها بالولايات المتحدة، وفي بيع العرب في أي وقت لمن يحقق مصالحها"[56] وهذا الرأي داعم لموقف تركيا اتجاه القضية الفلسطينية مزيّف وغير حقيقي كونه سياسة تكتيكية تركية للضغط على إسرائيل لتقديم المزيد لخدمة المصالح التركية سواء في ملف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو ملف الأكراد... وأو غيرها حسب المصلحة المركزية فحسب، وهذا المشهد أكيد يؤدي إلى عدم كسب ثقة الوطن العربي ويهدد أي تقارب تركي-عربي مما يهدّد الأمن والاستقرار في المنطقة على اعتبار أن الدور الإقليمي التركي في المنطقة ما هو إلا هيمنة وسيطرة تركية أو دول حليفة لها (أمريكية – صهيونية) مما يعجّز من نجاح سياستها الخارجية ويحدّ من دورها الإقليمي أولا وبالتالي الدولي حتما.

ج- إذا اعتمدت تركيا على سياسة الانفتاح على العالم من خلال المنظمات الإقليمية والدولية لتكريس دورها الدولي دون تحقيق انضمامها للاتحاد الأوروبي فإن ذلك يعرقل مسارها نحو الانتشار والتواجد بقوة عالميا.

وفي هذا الصدد يمكن أن يرتسم مشهد ينطلق من الواقع الحالي لتركيا ورفض انضمامها للاتحاد الأوروبي وهذه الخطوة تعدّ من أهم الإستراتيجيات المعوّل عليها لتحقيق بعدها العالمي، فالإتحاد الأوروبي هو عتبة الاستحقاق الدولي بالنسبة لتركيا، حتى ولو أن تركيا انتهجت سياسة تعدد الخيارات إلاّ أنّ الانضمام للإتحاد الأوروبي هو خيارها الإستراتيجي الوحيد لتحقق من خلاله توازنا إستراتيجيا بين القطب الأوروبي والقطب الأمريكي واستثمار الصراع الخفي بين الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي واللذان يمثلان الجناحان الإستراتيجيان لتقوية تركيا وتنامي دورها على الصعيد العالمي، وعلى هذا الأساس هناك تخوفا أوروبيا وحتى أمريكيا من تعاظم القوة التركية بل تعاظم القوة الإسلامية فلابدّ من كبحها من خلال الرفض المستمر والمتواصل من طرف الاتحاد الأوروبي، ورغم تعدد الأسباب المباشرة لهذا الرفض المرفوق بشروط واهية تتراوح بين المعوّقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية والإيديولوجية، إذ يعلل بعض القادة الأوروبيين أن بعضا من أسباب الرفض متعلق بالخلفية التاريخية لتركيا، وبهويتها الإسلامية وبثقل إرثها العثماني.

وفي هذا الصدد يشير الباحث المغربي إدريس بو وانو إلى أبعاد خفية في تعثر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هو أن "جزء كبير منها مرتبط بتحركات لوني إسرائيلي متغلغل في ردهات أجهزة صنع القرار داخل دول الاتحاد الأوروبي يعمل بجدية متناهية لتأخير مسيرة المفاوضات، إذ لا يخفي الساسة الإسرائيليون، فإسرائيل تعي جيدا أنها ستكون الخاسر الأول في الشرق الأوسط عقب أي انضمام محتمل لتركيا إلى الاتحاد الأوروبي سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو العسكري".[57]

إلاّ أن تبقى الأسباب الدينية والتخوف من الإسلام التركي الصاعد واكتساحه لمنابر النادي المسيحي الهيليني الأوروبي الغربي والصهيوني هو إقرار غير صريح حول ما تدّعيه معظم المنتديات الدولية بالتعايش السلمي بين الحضارات بعيدا عن مقولات الصدام والصراع ورغم مبادرات تركيا في هذا المجال ومساعيها الجّادة في مسارات إحلال السلام العالمي غير أنها تبقى دائما في الأعين الأوروبية والأمريكية حاملة لواء الحضارة الإسلامية آتية من بعيد لإعادة إحياء الغول العثماني النائم وهذا ما يطلق عليه (عودة العثمانيون الجدد)، فعدم تحقيق تركيا رهانها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يبقى رهانها ضعيف في مدى تحقيق بعدها الدولي والعالمي.

الخلاصة والاستنتاجات:

هناك رؤية تركية واضحة لدور إقليمي ومنه دولي جديد وفّرتها سلسلة من التغيرات العالمية والإقليمية والتي أدّى إلى بروز رهانات وتحديات تواجه تركيا لتحقيق تطلعاتها المستقبلية منها الثورات العربية والرفض المستمر والمتواصل لها عضو دائم في منظمة الاتحاد الأوروبي.

لقد غيّرت تركيا سياستها إلى حدّ كبير، لكن السؤال المهم، هل ينسجم هذا التعبير مع الرؤية الإستراتيجية التي تسود المنطقة في الوقت الراهن؟ وهل تلقى هذه السياسة تجاوبا من اللاعبين الإقليميين في الشرق الأوسط؟ فالواضح أن التوازن القوي المسيطر على العلاقات الإقليمية في الوقت الحاضر هو الذي يحدد اتجاهات العلاقات الدولية.

أثبتت الظروف الراهنة أن الصيغة الأمثل لتعاون غربي-تركي تتحقق عندما يحصل في إطار إقليمي، وعبر استثمار الدور التركي في المساعدة في وضع حلول وتصورات للمشكلات التي تواجه المنطقة ككل، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي، ومعالجة قضايا الأمن في المنطقة -كالثورات العربية- في إطار مؤسساتي بعيدا عن أي تدخل أو تأثيرات جانبية، فهذا يمهّد للانتقال من مرحلة العلاقات الطبيعية إلى مرحلة العلاقات الإستراتيجية متعدّدة الأبعاد في إطار منظومة متكاملة، وتوجّه مستقبلي بعيد المدى يفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق مصالح جميع الأطراف، في إطار مؤسسات تشرف على هذه العلاقات.

لاشك في أنّ انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيفرض قيودا على حريتها في التعبير عن السياسة الخارجية الراهنة ولكن سيبقى خيار تركيا النهائي هو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسيفرض هذا قيودا على حرية المناورة في

علاقاتها مع الدول العربية، لكن في المقابل فإن هذا الأمر يمكن أن يكون عاملا مضافا لدفع العلاقات التركية العربية نحو مزيد من التعاون، إذ بإمكان العرب توظيف الدور التركي في أوروبا لشرح القضايا العربية ودعمها. كما أن دعوة تركيا إلى التعاون الإقليمي، تعتمد على مدى مساهمتها وقدرتها على حلّ جملة من المشكلات السياسية المتفاعلة في المنطقة وفي مقدمتها الصراع العربي–الإسرائيلي، وبقاء هذا الصراع من جهة، والتنافس في ما بين العرب أنفسهم من جهة ثانية، وهو ما يطبع نمط التطور السياسي في المنطقة سيمثّلان قيدا على تركيا، من جهة ممارسة تأثير واسع في شؤون الشرق الأوسط والنزاعات الإقليمية.وضعت تركيا التعاون والحوار، كجانب معياري لسياستها الخارجية الهادفة، والمتعددة الأطراف لا عن طريق تعاونها الإقليمي، فحسب بل كذلك بواسطة عضويتها في المنظمات الدولية.

خاتمة:

وبالتالي فإن تركيا جامعة التناقضات والجدليات والاختلافات تمكن أن تكون نموذجا إستراتيجيا ومنبعا لحلول العديد من الأزمات الحضارية خاصة وأن العالم اليوم يشهد نوعا جديدا من الحروب وهي "الحروب الحضارية" خاصة خلال المعطيات الدولية الراهنة حيث تنشغل فيها البشرية بإعادة تأسيس قيمها، وتسعى لإعادة اكتشاف موروثاتها الثقافية والتاريخية في فترة تشهد أزمات حضارية مكثفة، فتركيا ذات الموروثات الحضارية المختلفة يجعلها مصدرا مهما لانفتاح حضاري جديد سيقرض انفتاحا وتكيفا حضاريا جديدا، وليس صداما حضاريا كالذي أعلنه (هسنغتون)، وهنا تواجه تركيا مسؤولية التوفيق بين عمقها التاريخي وعمقها الإستراتيجي، في إطار جديد وذي جدوى، ومسؤولية تفعيل ذلك كله في عمقها الجغرافي وإذا ما استطاعت تركيا، وهي دولة محورية أن تقوم بمسؤولياتها هذه، فتصبح دولة مركز–حسب داوود أوغلو–وتحقق بذلك التكامل الجيوسياسي والجيو ثقافي والجيو اقتصادي ومنه تحطيم دورها الإقليمي والعالمي كقوة دولية هامة لايمكن اختراقها ولا الاستغناء عنها في حسابات العلاقات الدولية.

الهوامش:

1- محمد نور الدين وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، مايو 2012، ص 756.

2- سمير أمين، "ثورة مصر وما بعدها"، الطرق، ط2(بيروت: دار الفارابي)، السنة 70 صيف 2011، ص 12.

3- طاهر لبيب: "أسئلة الثورة"، الطرق، ط2، (بيروت: دار الفارابي)، السنة 70 صيف 2011، ص 29.

4- طاهر لبيب، المرجع نفسه، ص 31.

5- صادق جلال العظم،" ربيع عربي: لماذا في هذا الوقت بالذات، الطريق"، (بيروت: دار الفارابي)، ص 45

6- مسعود ظاهر، البعد الثقافي في الانتفاضات العربية الراهنة، الطريق، ط2، بيروت: دار الفارابي، السنة 70، صيف 2011، ص 84.

7- صادق جلال العظم: "الربيع العربي: لماذا في هذا الوقت بالذات"، الطريق، ط2، (بيروت: دار الفارابي)، السنة 70، صيف 2011، ص 42.

8- مايلز كوبلاند، القصة الدامية لإختراق أنظمة الحكم العربية (لعبة الأمم)، ط1، (حلب: دار الكتاب العربي)، 2008، ص6.

9- صادق جلال العظم، نفس المرجع، ص 43.

10- هشام غصيب: الثورة الدائمة في الوطن العربي، الطريق، ط2، (بيروت: دار الفارابي)، السنة 70، صيف 2011، ص 53.

11- سلامة كيلة: الوضع العربي على تغيير عميق (تحليل نظري من أجل بلورة إستراتيجية جديدة)، الطريق، ط2، (بيروت: دار الفارابي)، السنة 70، صيف 2011، ص 136.

12- سلامة كيلة، المرجع نفسه، ص 138.

13- سلامة كيلة، المرجع نفسه، ص 137.

14- سلامة كيلة، المرجع نفسه، ص 139.

15- سمير أمين: "ثورة وصر وما بعدها"، المرجع السابق الذكر، ص 21 – 22.

16- رون سسكند، نظرية الواحد في المئة، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون)، 2007، ص 302.

17- Karim Jbeili , « Égypte: l’intégrisme religieux ? non merci occident ! » , LivrEscQ , N° 27 , Aout 2013 , pp,20-23

18- رون سسكند، المرجع السابق الذكر، ص 304.

19- محمد نور الدين، تركيا والثورات العربية: هل هي ميكيافيلية جديدة؟، تاريخ الولوج: 2012/05/05 في: http: //www.almesr.com/news.aspx?id=54190>.

20- محمد نور الدين، "العرب والدور المستقبلي لتركيا" في:

محمد نورالدين وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر، ورهانات المستقبل، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، 2012، ص759.

21- أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص 627.

22- وصال نجيب الغزاوي: "تركيا والاتحاد الأوروبي بين جدلية الرفض ورهانات القبول" في محمد نور الدين وآخرون: العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المرجع السابق الذكر، ص 779.

23– أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص 640

24– وصال نجيب الغزاوي، المرجع نفسه، ص 891.

25– وصال نجيب الغزاوي، المرجع السابق الذكر، ص 791.

26– وصال نجيب الغزاوي، المرجع السابق الذكر، ص 793.

27– وصال نجيب الغزاوي، المرجع السابق الذكر، ص 780.

28– وصال نجيب الغزاوي، المرجع السابق الذكر، ص

29– أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص 628.

30– وصال نجيب الغزاوي، المرجع السابق الذكر، ص 756.

31– أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص 628.

32– الإسلاموفوبيا: الخوف من الإسلام.

33– وصال نجيب الغزاوي، المرجع السابق الذكر، ص 784.

34– وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ط1 (عمان: المركز اعلمي للدراسات السياسية)، 2002، ص 119.

35– أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص 612 – 613.

36– محمد السيد سليم، "الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي، البديل والنموذج الإستراتيجي في محمد نور الدين وآخرون، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2012، ص 476.

37– محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 477.

38– ناهد عز الدين، "شهادة حول زيارة تركيا: تجربة تستحق الدراسة "_في: مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي مؤتمر دولي، (القاهرة: جامعة الدول العربية)، 19–21 أكتوبر 2009، ص , 546.

39– ناهد عز الدين، المرجع نفسه، ص 547.

40– أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص 613.

41– محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 493.

42– محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 471.

43– محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 626.

44– محمد نور الدين، "تركيا وسوريا، نهاية العمق الإستراتيجي، السفير، 17 مايو 2011 وإبراهيم البيومي غانم، "تركيا تكاد تصحح مواقفها، موقع السبيل.تاريخ الولوج: 8 مايو 2011 نقلا: http: //www.assabeel-net/assabeel-essayiste/3959

45– إيمان دني، الدورالإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ط1 –الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية)، 2014، ص 307.

46– http: //mideast.foreign.poticy.com/posts.in Steve cook, “Arab spring, Turkish fau” vue le 05/05/2011.

47– أحمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 473 – 474.

48- يسرى الشرقاوي، تركيا–أمريكا... سياسة خارجية بملامح جديدة، السياسة الدولية، السنة 44، العدد 171 (جانفي 2008)، ص 108.

49- فرح صابر، "الخيارات الإستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها"، في: محمد نور الدين وآخرون: العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، مايو 2012، ص 511.

50- أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق، ص 635.

51- أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق، ص 641.

52- محمد نور الدين، "تركيا: الشرق الأوسط الكبير"، شؤون الأوسط، العدد 114، (ربيع 2004)، ص 148ة.

53- أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص 639.

54- أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص 643–644 (بالتصرف)

55- http: //www.arab-eng.org/vb/t 128824.html>.vue le 01/05/2011 -
أكرم حجازي "دور تركيا القادم بعد سقوط أمريكا".

56- http: //www.almesryooncom/show details.espz new ID=17391>vue le 01/05/2011
السيد البابلي، "تركيا التي تتلاعب بنا !"

57- http: //www.dw-world.de/dw/artile/vue le: 14/01/2011 a 9: 00h
إبراهيم محمد: الانضمام بين تأييد الحكومات ومعارضة الشعوب، موقع تركيا والاتحاد الأوروبي.